سبه ولا يرث لعدم تورثه اي باقراره بالابن لتبين عدم ارثه لانه محجوب به فيلزم
على ذلك بطلان اقراره لانه ح لم يكن جايزا فيسقط اسب الولد واذا يطل فانه لا يرث ولكن
اذا كان صادقا في نفس الامر فانه يجب عليه ان يدفع له التركة فيما بينه وبين الله تعالى
قوله من علل ثلاث والعلل جمع علة وهي لغة المرض ونطلق على كل حدث شاغل
واصطلاحا ما يؤثر في المحل الكرمان من الارث بعد تحقق سببه قوله احدها
رق وهو لغة العبودية وفي الاصطلاح عجز حكمي يقوم بالانسان سببه الكفر فلا يرث
المسلم الرقيق ولا يورث وقد يتصور ان يورث وصورة ذلك بعضهم فيما اذا كان ذميا وحي
عليه حربي فاباه واسترق الى النفس ثم نقض العهد وحارب فاسترق ثم مات رقيقا برثه
ذلك الحربي فانه يرثه لوجود الرق ولبس لنا رقيق كذلك بعد يورث الا هذا قوله الا المبعض
هو مستثنى من قوله لا يورث واعلم ان برث لانه يؤدي الى ارث الاجنبي في الجملة لانه
ان كان بينه وبين السيد مهايأة فيحصل الجمع وان لم يكن له مهايأة فيحصل له النوبة
وكلا هما ممتنع قوله ويكون كورثته جميعه على الاصح عندنا وعند الحنابلة
والحنفية كالغنى وعند الحنابلة يرث ويورث ويحجب بقدر ما فيه من الحرية
فلو مات حر عن زوج واخ شقيق حر وعن ابن مبعض نصفه حر ونصفه
رقيق فعندنا وعند المالكية والحنفية للزوج النصف وللاخ الباقي وللابن
للابن النصف وعند الحنابلة على خلاف في كيفية ارثه عندهم فيحجب الزوج
الى الربع وعن يعطى للزوج نصف النصف وهو الربع مقابلة لنصفه الحر ويرث
الولد نصف ما يرثه لو كان حرا فلزوج ربع وعن وللاخ ما بقي لانه عاصب فالمسئلة
من ثمانية للزوج منها ثلاثة وللابن كذلك والسهمان الباقيان للاخ فلو
مات الولد المبعض عن ابيه وعن امه فلها ثلث ما ملكه حر بنيه ولابيه
ما بقي عندنا كالحنابلة ولاخي لهما عند المالكية والحنفية وما له تمالك
بعضه قوله جنق المعتق ولو كان بغير فضد كنايم ومجنون وطفل ولو كان
لمصالحة كضرب الاب لولده لتاديب وبطء الجرح لمعالجة وخوف لك ولو جاوزها
والعمى فيرتهما الا ان يحال في بعض الصور وسد الباب في الباقي ويستثنى
من العموم المغمى وراوي الحديث لانهما مجبوران بخلاف القاتل لانه مذنب

هذا

هذا كله عندنا اما على مذهب الامام مالك فعنده ان كان القتل عمدا وعدوانا
فانه لا يرث من ماله ولا ديته وان كان خطأ فانه يرث من المال دون الدية وعند الحنفية
كل قتل اوجب الكفارة يمنع من الارث ومالا فلا الا القتل العمد العدوان فانه لا يوجب
الكفارة عندهم ومع ذلك يمنع من الارث وعند الحنابلة كل قتل مضمون بقصاص او دية
او بكفارة يمنع الارث ومالا فلا قوله اختلاف الدين بالاسلام والكفر وهي لغة الجحود
والستر ومن كفر نعمة الله جحدها وسترها وشرعا قول كفر او فعل كفر او عدم
ارث الكافر المسلم فبالاجماع واما عكسه عند الجمهور خلافا لمعاذ ومعاوية رضي الله
عنهما ومن وافقهما وسواء اسلم الكافر قبل قسمة التركة ام لا وسواء بالقرابة او النكاح او الولاء
خلافا للامام احمد رحمه الله تعالى في المسلمين حيث قال ان اسلم الكافر قبل قسمة التركة
ورث ترغيبا له في الاسلام والمسلم يرث من عتيقه الكافر قوله لان الكفر كله ملة واحدة
اي عندنا على الاصح وعند الحنفية كذلك بدليل قوله تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال
وعند المالكية والحنابلة اليهودي ملة والنصراني ملة وما عداهما ملة ودليلهما قوله
تعالى ولكل جعلنا منسكا هم ناسكوه قوله كما ثبت في الصحيحين وهو قوله صلى الله عليه
وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم قوله فافهم لعلهم معناه لغة حركة النفس في المعقولات
واصطلاحا ارتسام صورة ما في الخارج في الذهن والشك هو التردد بين امرين لا مزية
لاحدهما على الاخر والظن الطرف الراجح والوهم الطرف المرجوح واليقين علم الشيء
على حقيقته قوله الوارثين ترجم للوارثين من الرجال دون الوارثات من النساء
تغليبا للمذكر على المؤنث لان هذا الباب للكوارثين من الرجال والنساء كما اشار الى ذلك
الناظم بقوله الوارثون بالاسباب الثلاثة قوله الوارثون من الرجال والمراد بالرجال هنا
الذكور كما يأتي في كلام الشارح وان كانت حقيقة الرجل الذكر البالغ من بني ادم قوله
معروفة مشتهرة فالمراد بالمعرفة العلم لان المعرفة والعلم مترادفان وخص بعضهم العلم
بالمركبات والكليات والمعرفة بالبسايط والجزييات والمراد بقوله مشتهرة اي عند من
يعلمها كما احد من الفريضين قوله الابن اصله بنو بفتح فايه وعينه ولامه
واو فسكن اوله وجيء بهمزة الوصل لتكون عوضا عما سقط وذلك لكثرة الاستعمال
وجمعه ابنا بوزن افعال ويجمع على افعال كاقلام واقلام قوله مهما تنزل اي في اي